الضوابـــط الشّرعية لمستجدات الفحص الطبي في عقود النكاح

أ.محمد ميلود صالح الوكال – طالب بمرحلة الدكتوراه – الأكاديمية الليبية

Research summary

Medical examination before marriage is considered one of the modern procedures that are necessary at the present time, as diseases from which generations suffer have increased. The reason for this rapprochement that occurs between relatives through marriage is due to the lack of knowledge of the health status of those about to marry, which may cause the emergence of diseases that are Incurable and dangerous, especially in some diseases transmitted through sexual intercourse, which could have been avoided and controlled through a simple procedure such as an injection or vaccine if a medical examination had been done beforehand. Concluding a marriage contract

المُلخّـــــــــص:

يُعتـــبر الكشف الطبي قبل الـــزواج من بين الإجراءات الحديثة التي دعت إليها الضرورة في الوقت الحاضر، فقد كثرت الأمراض التي تعاني منها الأجيال سبب ذلك التقارب الذي يحصل بين الأقارب عن طـــريق الزواج بعدم العلم بالوضعية الصحية لمن هم مقبلون على الزواج، الذي من شأنه قد ظهور أمراض تكون مستعصية وخطيرة خصوصاً في بعض الأمراض المنقولة عن طريق الجماع و الاتصال الجنسي، والتي كان بالإمكان تلافيها والسيطرة عليها من خلال إجـــراء بسيط كحقن أو لقاح لو تم الفحص الطبي قبل إبرام عقد الزواج.

المقدمـــــة :

إن حفظ النفس وحفظ النســـل على درجة من الأهمية التي جعلت منها الشريعة الإسلامية ، فالأسس والمقاصد الكبرى التي وضعت إلى أجل ترســـيخ حماية الأنفس لذلك وضعت ضوابط وأحكام عقود النكاح هو عقود غليظة محكمة من كل الجوانب الشرعية جعلت ما يعزز تلك الحماية ، والمتأمل بين وقت وآخـــر تنتشر يرى أن الأمراض المعدية تنشتر ومؤخرا ، وخاصة تلك الأمراض المنقولة جنسياً ، مثل

مرض نقص المناعة المكتسبة المعروف بالإيدز بالإضافة إلى العديد من الأمراض الأخرى ، فقد جعلت الشريعة مقاصد حفظ النفس من الهلاك فهو من الضروريات الخمس، حفظ النفس ترتقي بها إلى أعلى المراتب، لقوله –تعالى- :﴿**وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ**﴾(1)، وقوله - تعالى - : ﴿**وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا**﴾(2)، ولما كان الأمر كذلك فليس من حق الإنسان أن يعرض حياة الآخرين إلى الخطر، وهو يظـــن أنه يفعل واجباً شرعيا، فقد قال رسول الله - :" **فإن لِجَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِزَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِزَوْرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا**"(3)، لذا يجب على المؤمن أن لا يعرض حياة الآخرين للخطر وهو ربما قد يكون مصاباً بمرض فتّاك، والواجب على كل من كان مقبلاً على الـــزّواج أن يحرص على القيام بإجـــراء فحصٍ طبيٍ قبل الزواج .

مشكلة البحث:

إن بعض الأشخاص لم يكتفوا بأنهم قد عبثوا بما أعطاهم الله - تعالى – من صحة البدن، والخلو من الأسقام؛ فلم تكن لديهم العقول الراجحة التي يصونون بها أجسامهم من الأمراض المعدية والخطيرة، خاصة تلك الأمراض المنقولة جنسياً ممن يمارسون علاقات جنسية غير شريعة، فقد يجد الإنسان نفسه مصابا بأمراض خطيرة ؛ والأشد خطراً إن يمارس الغرر والتدليس وتزوير مستندات الفحص الطبي المطلوبة لإتمام عقود النكاح ؛ لهذا جاءت الإشكالية الرئيسة في هذا البحث :

ما الضوابط الشرعية لحماية عقود النكاح من غرر الأمراض المنقولة الجنسية؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا المبحث في الكشف عن حاجة المجتمع إلى عرض تلك المباحث التي تتناول قضية بدأت تظهر مخاطرها على بعض الفئات من المجتمع، خاصة شريحة النساء منهم اللاتي يكن عرضة لمخاطـــر الناجمة عن أعمال التدليس والغرر تزوير مستندات الفحص الطبي، وكذلك أطفالهم

منهج البحـــث:

قمت باستخدام المنهج الوصفي للتعريف ببعض المصطلحات العلمية، وكذلك المنهج التحليلي

مكونات البحث:

يتكون البحث من مقدمة، ومبحثين ، وخاتمة فالمبحث الأول : خصصته للحديث عن ماهية نوازل الفحص الطبي ما قبل الزواج ، وكان المبحث الثاني عن : الحكم الشرعي للفحص الطبي قبل الزواج، وخاتمة وقائمة بهوامش المصادر والمراجع

المبحث الأول ـ ماهيـــة نوازل الفحص الطبـــي :

نوازل الفحص الطبي هي : نازلة من نوازل النكاح المستجدة ، والفحص الطبي قبل الزواج : و" نقصد به ما استجد في هذا العصر، الذي انحدر فيه مســتوى الأمانة والصدق في الإخبار عن عيوب النفس الجسدية والنفسية قبل الإقدام على الزواج ، واتخاذ الاحتياطات الطبية اللازمة، للتأكد من سلامة الزوجين، بحيث يقدم المقبلون على الزواج على عمل الفحوصات التي تعنى بمعرفة الأمراض الوراثية والمعدية والجنسية والعادات اليومية التي ستؤثر مستقبلًا على صحة الزوجين المؤهلين، أو على الأطفال عند الإنجاب" (4).

تعريف الفحص الطبـــي :إنّ الفحص الطبــي قبل الزّواج من المسائل المعاصرة،وقد عرفه الأطباء بتعريفات متنوعة حسب أنواع الفحوصات في بلدانهم،وكلها تهدف إلى التأكيد من خلو المقبلين على الزواج من الأمراض التي لها تأثير وهو أمر لا يتنافى مع الشرع الحكيم ومن هذه التعريفات ما يلي :

1- الفحص الطبي قبل الــزّواج هو : القيام بالكشف على الجسم بالوسائل المتاحة لمعرفة ما به من مرض" (5).

2- فحوصات طبيّة يجريها المقبلون على الـزّواج بهدف التأكد من وجود بعض أمراض الدّم الوراثية وبعض الأمراض المعدية ، أو عدم وجودها ، ومن ثم يعطى لهؤلاء المقبلين منشورات طبية تبين احتمالية انتقال هذه الأمراض من طرف إلى آخــر بعد الزواج، أو انتقال هذه الأمراض إلى الأبناء في المستقبل ، كما تعرض لهم البدائل التي تساعدهما على التخطيط لأسرة سليمة صحيًا "(6) .

3 ـ بحث واستقصاء حالة الشخص والمرض وأعراضه لديه، عن طريق الكشف على المريض، وســؤاله عما يجد من أعراض ونحو ذلك " (7).

4- الكشف الذي يجريه الطبيب للمريض بقصد معرفة العلة، والوصول إلى تشخيص المرض " (8).

5-سلسلة من الفحوصات الطبية يقوم بها كل رجل وكل فتاة يقدمان على الزواج، وذلك للتيقن من خلوهما من الأمراض المعدية التي قد تؤثر على صحة الآخر في حالة زواجهما، وكذلك لمعرفة مدى إمكانية انتقال أمراض وراثية لأبنائهما في حال زواجهما "(9).

6- تلك الفحوصات المخبرية والمعملية التي يقوم بها الأطباء والمتخصصون ، لأجل الكشف عن حالة المقبلين عن الزواج ، وخاصة تلك الأمراض الخطيرة والمنقولة جنسياً .

أنـــواع التحاليل الطبية قبل إتمام عقد النكاح في ليبيا :تشـــترط السلطات العدلية الليبية إجـراء بعض التحاليل الطبية والتي جعل منها القانون شرطا أساسي لإتمام إجراءات عقود النكاح ، وهذه الفحوص الطبية التي يتطلب اجراؤها قبل الإقدام على عقد الزواج في ليبيا " (10) ، والتي حددها القرار في ثلاث أمراض خطيرة ومعدية ، والتي تنتقل عن طريق الجماع والاتصال الجنسي المباشرة :

1- مرض نقص المناعة المكتسبة (1 1) .

2- التهاب الكبد الوبائي (c)(12) .

3-التهاب الكبد الوبائي (b)(13) .

فقد حـــدّدت السلطات الليبية العدلية ذات الاختصاص التي تتبعها الجهات المخولة بإتمام وكتابة عقود النكاح في ليبيا عدة شروط ومتطلبات ومستندات إدارية لأجل إتمام عقود النكاح ومن ضمنها ، اشتراط إحضار ما يفيد إجراء الفحص الطبي الخاص بسلامة المتعاقدين على النكاح كل من الرجل والمرأة ، خلوهما من الأمراض المعدية والمنقولة جنسياً سابقة الذكر، ولا يمكن بأي حال إتمام عقود النكاح دون إحضار هذه الورقة أو المستند، ويجب أن تكون الجهة التي قامت بإجراء الفحص الطبي جهات حكومية ، تتبع وزارة الصحة، وإن كان في بلدنا " ليبيا " لم يصل إلى مرتبة قانون، فإن في العديد من البلدان العربية الاخرى قد جعلت منها السلطات العدلية بصفة قانون خاص بإجراء الفحص الطبي قبل الشروع في إبرام عقد النكاح ففي جمهورية " مصر، تشترط الدولة المصرية إجراء فحوصات طبية لتوثيق عقود الزواج وفقًا للقانون رقم (143) لسنة1994 م (14)..

وفيما يخص الجمهورية السورية، فقد تم إصدار قرار من وزارة الصحة السورية بالتعاون مع نقابة الأطباء بإحداث عيادات الفحص الطبي قبل الزواج والذي تم دعمه

من قبل وزارة العدل بتعميمه على قضاة المحاكم الشرعية، واعتبار التقرير الصادر عن العيادات وثيقة رسمية من ضمن الوثائق المتعلقة بأوراق إتمام الزواج؛ ولكن لا يوجد قانون يمنع الـزّواج في حال ثبت ضرره على أحد الطرفين أو أطفالهما فالمراكز تكتفي بالفحوص والاختبارات والمشورة والنّصح بعد الارتباط في حال وجود ضرر(15)

وفي الأردني وجب القانــون الأردني طبقًا للقانون ونظام الفحص الطبي قبل الزواج لسنة2004م، إجــراء الفحص الطبي لدى أي من المراكز الطبية المعتمدة. وينص القانون على ذلك (16)" إذا تبين نتيجة للفحص الطبي أن كلا طرفي العقد يحملان السمة)الجينية الثلاسيمية" (17)، فعلى المركز الذي اصدر التقرير الطبي إشعارهما بمخاطر إتمام الزواج على النّسل والحصول على توقيعهما الأشعار على التقرير نتيجة الفحص المخبري واسم الطبيب ورأيه وتوقيعه....كل من يخالف أحكام هذا النظام يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في قانون الصحة العامة النافذ والمفعول به " (18).

والإمارات، تشــترط لإجراء عقد الزواج تقديم تقرير من لجنة طبية مختصة يشكلها وزير الصحة طبقًا للقانون لسنة 2005م ، يفيد خلو الطرفين من الأمــراض تنتج عن أسباب الجينات الوراثية، أو بعض أنواع الأمراض المعدية أو العوامل المسببة لأمراض وعلل، ويجوز لأحد الطرفين طلب التفريق بسببها(19)

في دولة الكويت تجبر المقبلين على الزواج بإجراء الفحوصات الطبية،وفقًا للقانون رقم (31)لسنة 2008م "(20).

أهمية الفحص الطبي قبل الــزّواج:يعد الفحص الطبي قبل الزواج إجراء صحي وقائي، " يهدف بدوره إلى الحد من انتشار بعض أمراض الدم الوراثي، والأمراض المعدية، مثل مرض الكبد الوبائي بنوعيه، ومرض نقص المناعة المكتسب، كما يهدف إلى تقليل الأعباء المالية التي ستتكفلها الأسرة والمجتمع لعلاج تلك الأمراض، وإلى التخفيف من الضغط الواقع على المؤسسات الصحية وبنوك الدم، كما أنه وسيلة لرفع الحرج الذي يرافق طلب البعض إجراء هذا الفحص، ويساهم أيضًا في نشر الوعي بما يعرف بالزواج الصحي الشامل(21)

إيجابيات الفحص الطبي (22)**:**تعتبر الفحوص الطبية قبل الزواج من الوسائل الوقائية الفعالة جدًّا في الحد من الأمراض الوراثية والمعدية الخطيرة.

ـ تشكِّل حماية للمجتمع من انتشار الأمراض والحد منها، والتقليل من نسب المعاقين في المجتمع وبالتالي من التأثير المالي والإنساني على المجتمع.
ـ محاولة ضمان إنجاب أطفال أصحاء سليمين عقليًّا وجسديًّا، وعدم انتقال الأمراض الوراثية التي يحملها الخاطبان أو أحدهما إليهم.
ـ التأكد من عدم وجود عيوب عضوية أو فسيولوجية مرضية تقف أمام الهدف المشروع لكل من الزوجين من ممارسة العلاقة الجنسية السليمة بينهما.
ـ التحقق من عدم وجود أمراض مزمنة مؤثرة على مواصلة الحياة بعد الزواج، مما له دور في إرباك استقرار الحياة الزوجية.
ـ ضمان عدم تضرر صحة كل من الخاطبين نتيجة معاشرة الآخر جنسيًا، وعدم تضرر المرأة أثناء الحمل وبعد الولادة نتيجة اقترانها بالزوج المأمول.

سلبيات الفحص الطبي(23):

- قد يُــؤدي هذا الفحص إلى الإحباط الاجتماعي، كما لو أثبتت الفحوصات أن هناك احتمالًا لإصابة المرأة بالعقم أو بسرطان الثدي واطلع على ذلك الآخرون، مما يسبب لها ضررًا نفسيًّا واجتماعيا، وفي هذا قضاء على مستقبلها، خاصة أن الأمور الطبية تخطئ وتصيب.
- يجعل هذا الفحص حياة بعض الناس قلقة ومكتئبة ويائسة إذا ما تم إخبار الشخص بأنه سيصاب بمرض عضال لا شفاء له.
- ثم تبقى نتائج التحليل احتمالية في العديد من الأمراض، وهي ليست دليلًا صادقًا لاكتشاف الأمراض المستقبلية.
- قد تحــرم هذه الفحوصات البعض من فرصة الارتباط بزواج نتيجة فحوصات قد لا تكون أكيدة.
- ثم قلما يخلو إنسان من أمراض، خاصة إذا علمنا أن الأمراض الوراثية التي صنفت العديد من الأمراض الوراثية.
- أن التسرُّع في إعطاء المشورة الصحية في الفحص يسبب من المشاكل بقدر ما يحلها.
- وقد يُساء للأشخاص المقدمين على الفحص، بإفشاء معلومات الفحص واستخدامها استخدامًا ضارًّا.

هذا هو ملخص "الرأي الطبي" في عملية "الفحص الطبي قبل الزواج "، فما هو موقف الشريعة من ذلك؟ وهل يجوز إلزام المقبلين على الزواج بإجرائـه؟

أنواع الفحوصات المخبرية قبل الـزّواج :تجرى العديد من الفحوصات الطبية لغرض الكشف عن صحة المقبلين على الزواج لغرض التأكد من خلوهم من عدة أمراض خطيرة وأن كانت هذه الفحوصات غير ملزمة بل يقوم الناس بإجراء هذه الاختبارات الطبية لأجل التأكد من السلامة والوقاية من الأمراض المعدية و التي تترتب على زواج الأقارب نذكر منها ما يلي(24):

1.اختبار فيروس نقص المناعة البشرية.

2 . اختبار الأمراض الجنسية الأخرى، كالزهري والسيلان.

3. اختبار مرض الخلايا المنجلية.(25)

4.اختبار الخصوبة ، وفيه يتم تحليل السائل المنوي للرجال، واختبار ذ للنساء.

5.اختبار فصيلة الدم، اختبار الأمراض الطبية الوراثية والأمراض المزمنة المحتملة

دواعـي الفحص الطبي قبل الـــزواج.(26) : هناك العديد من الدواعي نذكر منها : لتجنب الأمراض الوراثية، ومعرفة قدرة كلا الطرفين على الإنجاب ،فهناك الفحوصات اللازمة لمعرفة أن كلا الطرفين لديه القدرة على الإنجاب ،حتى لا يصدما فيما بعد ويؤدي ذلك إلى التعاسة وقد يؤدي إلى الطلاق ، فبالنسبة إلى الرجل فإنه يخضع إلى فحص عدد الحيوانات المنوية ونسبة السليمة منها ونسبة هناك فحوصات كثيرة يمكن إجراؤها لكلا الطرفين قبل الزواج ومن أهمها الكشف عن بعض الأمراض الجنسية كالزهري والسيلان ،والكشف على فيروس الإيدز.(27)

فوائد التحاليل الطبية قبل الزواج(28)

1- الحد من انتشار الأمراض المعدية والوراثية بين أفراد المجتمع؛ لأنّ إنجاب أطفال مصابين بأمراض وراثية أو معدية سيؤدي إلى ضعف بنية المجتمع. الوقاية من الإصابة بالأنيميا المنجلية و الثلاسيمية.

2- إتاحة فرصة الزواج الآمن ، (29) والمستقر لكافة الأفراد عند خضوعهم للفحص قبل الزواج، وإيجاد جيل جديد قادر على قيادة المجتمع، ونشر العلم والثقافة فيه لأنّه سيكون خالٍ من الأمراض الوراثية.

3- تقليل الأعباء المالية على رب الأسرة من خلال الحد من التكاليف الناتجة عن علاج المصابين بالأمراض الوراثية أو المعدية.

4- توجيه الشخص المصاب بمرض الأنيميا المنجلية أو " الثلاسيمية " (30) بالزواج من شخص غير مصاب بالمرض حتى يتم إنجاب أطفال أصحاء.

5- الحد أو التقليل من المشاكل الاجتماعية والنفسية للعائلات التي يُعاني أطفالها من أمراض وراثية أو معدية.

6- نتائج الفحص الطبي إذا كانت سلبية ؛ فإنها تتيح الفرصة لكل من الخاطبين أن يعدل عن الخطبة قبل العقد إذا كان هناك ما يدعو لذلك، وهذا لا شك أيسر من الفسخ بعد العقد" .(31)

7- يشار إلى أنّ تحليل الأفراد ما قبل الزواج، ونشر التوعية بين أفراد المجتمع حول أهمية هذا الموضوع ترفع الحرج الموجود لدى البعض عن طلب الفحص المخبري قبل الزواج.

أسباب العزوف عن الكشف الطبي : هناك أسباب عـــدة تجعل المقبلين على الزواج يعزفون عن القيام بإجراء الفحص الطبي نذكر منها :-

1-**التكلفـــــة الماديـــة:** يتعذر على الكثيرين دفـــع التكاليف الباهظة على الأمراض المراد الكشف عنها وهي في ازدياد. وهذا من شأنه زيادة أعباءٍ على الزّواج، خوف كثيرٍ من الناس من نتيجة الفحوص .

2- **التخوّف من الكشـــــف:** في ظل تخوف كثير من الناس من نتيجة الفحوص أن يؤدي الإخبار عن الاختبار الو ارثي عدم إلى الإقدام على الزواج إلى أن وعزوف الشباب عن إتمامه لعدم القبول النفسي من كثير منهم لهذا الاختبار، وتخوفا من النتيجة التي سيفصح عنها بيانا لما سيلحق به.(32)

3- احتمالية نتائـــج الكشـــف: إن نتائج الفحص الطبي مهما بلغت دقتها لا تخرج عن دائرة الاحتمال، خصوصا وما يتعلق بانتقال الأمراض الوراثيـــة إلى الذرية (33)مما يجعل الأمر مخيفاً.

4- كثير من الشـــباب ما يقومون بالسفر إلـــى بعض الدّول التي ترخص في ممارسة الدعارة، فكثير ما يتم الاتصال الجنسي بينهم وبين النساء اللاتي بهن أمراض جنسية ، أو تجد بعض الشباب يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن ، أو لهم ممارسات ذات شذوذ جنسي ، فبعد إقبال هؤلاء على الزواج نجدهم يخافون على سمعة العائلة ، فنجدهم لا يرغبون في الفحص الطبي ، وهذا من أكثر أسباب التدليس والغرر.

المبحث الثانـــي ـ الحكم الشّـــرعي للفحص الطبي قبل الزواج:

لم تكن هناك حاجة لبحث هذه المسألة قديمًا، لما تميّز به المسلمون الأولـون من الأمانة في الإخبار عن العيوب من جهة، ولعـدم وجود التّقدم العلمي الذي يمكنهم من إجــراء هذا الفحص من جهة أخرى، وأما العلماء المعاصـــرون فلهم القدرة على ذلك والأرجــح هو جواز التّشخيص قبل الزواج، هو قول جمهور العلماء، حيث أن الأدلة الشرعية تقتضي ذلك، وقد وافقتها المقاصد الشّــرعية في الجواز، وهذا الحكم من حيث العموم، لكن قد يلفه عوارض تنقله للوجوب أو التحريم، فلو اشـترط أحد الزوجين على صاحبه إجراء الفحص فإنه يكون واجبًا، ولــو أن بلدًا من البلاد يتضرر فيه المقبلون على الزواج بإفشاء أسرارهم فهنا قد ينهى عنه، وقد اختلف أهل العلم المعاصرون في هذه النازلة؛ فذهب جمهورهم إلى مشروعية هذا الفحص، وذهب بعض الفقهاء إلى عدم مشروعية التشخيص المبكر قبل الزواج.

نازلـــة الفحص الطبي لغـــرض الـــزّواج: مسألة الفحص الطبي قبل الزواج من المسائل المستجدة التي ظهرت حديثاً، لا يوجد للفقهاء القدماء رأيا حول هذه المسألة، وهي من النّوازل المعاصرة التي بحث الفقهاء المعاصرون، حيث اختلفوا في مسألة إجراء الفحص الطيبي قبل الزواج، قالوا: وهل يجوز للدولة أن تلزم كل من يتقدم للزواج بإجراء الفحص الطيبي وتجعله شرطاً لا تمتام الزواج؟ أم هو اختياري فقط؟ ففي هذه المسألة اتجاهان

الاتجاه الأول: " الذين قالوا بمنع الفحص الطبي، ورأوا أنه لا حاجة إليه، منهم الشيخ ابن باز وغيره، وقالوا: لربما يعطي هذا الفحـــص نتائج غير صحيحة، ويحدث بها إفشاء لأسرار الناس الخاصة بين العامة منهم ومما يترتب عليه ضرر لمن قاموا بالفحص الطبي "(34).

وأما الاتجاه الثانـي: أنه جائـــز، ولا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، وبهذا قال الأكثرون ورأوا بأنه لا يتعارض مع الشرع، أنه ضرب من ضروب الأخذ بالأسباب لحماية النفس من الهلاك ونحو لقول عمر- رضي الله عنه - ، حين وقع الطاعون بالشام **"نَفِرُّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَدَرِ اللَّهِ"** ،(36) ، وقال الدكتور : أسامة الأشقر: " لعلَّ هذا هو الأقــرب مع بعض التحفُّظات، ويُمكن الاسـتدلال على جـوازه بما يأتي (37):

- أن حفظ النسل من الكليات الخمس التي تضافرت النصوص على الاهتمام بها والدعوة إلى رعايتها، وقد قال زكريا - عليه السلام - : ﴿ **رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً**

طَيِّبَةً﴾(38)ودعا المؤمنون ربهم ﴿**رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا**﴾(39)، فالتذليل بالذرية طيبة وقرة أعين ، فدلّ على جـــواز الفحص الطبي قبل الزواج، ولا مانع من حرص الإنســان على أن يكون نسله صالحًا غير معيب ولا مشوَّه ، وقد حثّ النبي- صلى الله عليه وسلم - على اختيار الزوج زوجته من عائلة نعرف بناتها بالإنجاب، فقال - صلى الله عليه وسلم-: **"تَزَوَّجُــوا الْوَدُودَ الْوَلُودَ؛ فَإِنِّي مُكَاثِرٌ الْأَنْبِيَاءَ بِكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ "** (40) ، مما يدل على أهمية عنصر الاختيار على أســاس صحة النسل والولادة المستقبلية ، وعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، قَالَ: **"أَيُّمَا امْرَأَةٍ غُرَّ بِهَا رَجُلٌ بِهَا جُنُونٌ أَوْ جُذَامٌ أَوْ بَرَصٌ فَلَهَا مَهْرُهَا بِمَا أَصَابَ مِنْهَا ، وَصَدَاقُ الرَّجُلِ عَلَى وَلِيِّهَا الَّذِي غَـــرَّهُ"**(41)، و- أيضا-الأدلة التي حثت على النظر إلى المخطوبة ومعرفة العيوب، كحديث أبي هريرة أن رجلًا خطب امرأة فقال: له النبي صلى الله عليه وسلم:" **انْظُرْ إِلَيْهَا؛ فَإِنَّ فِي أَعـْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا** "(42) ، و- أيضا - الأدلة العامة في اجتناب المصابين بالأمراض المعدية كقوله صلى الله عليه وسلم: **"لاَ تُورِدُوا المُمْرِضَ عَلَى المُصِـــحِّ** " (43) ... (44) وقوله صلى الله عليه وسلم: **"لَا عَــدْوَى، وَلَا هَامَـــةَ ، وَلَا صَفَرَ، وَفِــرَّ مِنَ الْمَجْذُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ** "(45)، وهذا لا يعلم إلا بالفحص والأدلة العامة في النهي عن الضرر(46)،

ومما تقدم يمكن القول بأن الفحص الطبي قبل الزواج لا يعارض الشريعة، بل هو موافق لمقاصدها، وعليه: فإذا رأى ولي الأمر إلزام الناس به في حالة انتشار الأمراض فإنه يجوز ذلك من باب السياسة الشرعية، وإن كان ليس لهذا الفحص تأثير في صحة العقد شرعًا، وهناك بعض الأمور التي يجب مراعاتها "(47)

1 - ينبغي أن لا يُجـــبر الناس على إجراء الفحوصات التي لا حاجة ماسة إليها، وإنما تضبط بالحاجة وبما يتعلق بالأمراض الضارة بمستقبل الزواج، من غير توسُّع يرهق كاهل الناس بتكاليفه، وحتى لا تكون هذه الفحوص أداة وذريعة لابتزاز الناس والإضرار بهم.

2 - لابد للأطباء القائمين على هذه الفحوصات من الحفاظ على أسرار الناس و لا تتخذ ذريعة للإفساد.

حكم الإلـــزام بالفحص الطبـــي: بعد أن تبيّن لنا جـــواز إجـــراء التّشخيص المبكر قبل الزواج، واتّضحت فوائد إجرائه، فهل لولي الأمر أن يلزم به، فلا يمكن المُقدمُ

على الزواج من إتمام زواجه حتى يجري التشخيص؟ من ذلك فقد اختلف العلماء في مشروعية الإلزام بالتشخيص المبكر قبل الزواج على قولين:

القـــــول الأول: أنه لا مانع شرعًا أن يصدر ولي الأمر نظامًا يلزم الناس بإجراء التشخيص المبكر قبل الزواج، واستدلوا لذلك بأمرين:

الأول: أن من القواعـد المقررة شرعًا أن تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة، ومنــع إجراء الزواج قبل إجراء الزوجين للتشخيص الطبي عليهما وثبوت سلامتهما من الأمراض الخطيرة يعد من المصالح البينة القائمة على منع الفساد؛ إذ فيه حماية للنسل وغيره مما سبق ذكره من المصالح.

ثانيًا: أن عقد النكاح يدخله خيار العيب كغيره من العقود المدنيـــة، وإن اختلفوا في تحديد العيوب التي يفسخ بها العقد، مما يدلل على أنه من الواجب على الخاطبين معرفة عيوب كل منهما الجسدية لكي لا يحدث الفســخ وما ينبني عليه من إشكالات مادية ونفسية وإنسانية.

القول الثانـــــي: لا يجوز إجبار أي شخص لإجراء الاختبار الوراثي، ويجوز تشجيع الناس ونشر الوعي بالوسائل المختلفة بأهمية التشخيص المبكر، وذهب إلى هذا القول المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي، واستدل أصحاب هذا القول بأدلة منها:

أولًا: أن أركان النكاح وشروطه التي جاءت بها الأدلة الشرعية محددة، وليس منها وجوب إجراء التشخيص المبكر، وإيجاب أمر على الناس وجعله شرطًا للنكاح زيادة على شرع الله وهو باطل. وقد صدر من المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي(48)قرار بهذه النازلة، ومما جاء فيه إن عقد النكاح من العقود التي تولى الشارع الحكيم وضع شروطها، ورتب عليها آثارها الشرعية ... ، وفتح الباب للزيادة على ما جاء به الشرع، كالإلزام بالفحوص الطبية قبل الزواج أمر غير جائز، ثم يوصي المجلس الحكومات والمؤسسات الإسلامية بنشر الوعي بأهمية الفحوص الطبية قبل الزواج، والتشجيع على إجرائها، وتيسير تلك الفحوصات للراغبين فيها، وجعلها سرية ، لا تفشى إلا لأصحابها المباشرين"،(49) والنكاح لا يلزم منه الذرية، فقد يتزوج الرجل لأجل المتعة فقط، فلا وجه للإلزام بالتشخيص المبكر (50).

الترجيـــــح بين القولين : القول الأول هو الأرجح من بين القولين عندي ، ويحق لولي الأمر الإلزام بالكشف الطبي في الأمراض المستعصية والمعدية والخطيرة جداً

والتي تُحدد من قبل الأطباء المتخصصين ، ويصدر بها قانون بالخصوص وذلك لتغليب المصلحة العامة .

أثـــر الكشـــف الطبّي علـــى عُقود الـــزّواج : يمكن أن يحقّق الكشف الطبي قبل عقد الزواج العديد من الغايات والمنافع التي منها : تحقق الرضى التام بين طرفي عقد النكاح ، فيزال به الغــرر الناجم عن الحالة الصحية لكل من الزوجين، فالرضا هو قوام العقود، من ذلك ضمن بناء أســـرة سليمة خالية من الأمراض، وخاصة تلك المنقولة جنسياً، تجنباً لانتشار الأمراض والفحص الطبي قبل الزواج يشمل الفحوصات التي تعنى بمعرفة الأمراض الوراثية والمعدية والجنسية وغيرها. وتعتبر الفحوصات الطبية" قبل الزواج من الوسائل الوقائية الفعالة جداً في الحدّ من الأمراض الوراثية والمعدية والخطيرة ، وتشكل الفحوصات حماية للمجتمع من انتشار الأمراض والحد منها والتقليل " .(51)

الخيار في بقاء النكاح أو فسخه في بيان ثبوت المرض في الفحوصات الطبية يجوز لأحد الزّوجين أن يطالب بفسخ النكاح للأسباب الآتية:

1. العيب كالجنون أو الجذام والبرص أو داء الفرج اللذة، وفي حالة الرغبة في فسخ النكاح، ينظــر فإن كان الفسخ قبل الوطء فإن للزوج أن يطالب به ممن غرر به من ذويها لما في الموطأ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: **"أَيُّمَا امْرَأَةٍ غُرَّ بِهَا رَجُلٌ بِهَا جُنُونٌ أَوْ جُذَامٌ أَوْ بَرَصٌ فَلَهَا مَهْرُهَا بِمَا أَصَابَ مِنْهَا، وَصَدَاقُ الرَّجُلِ عَلَى وَلِيِّهَا الَّذِي غَـرَّهُ"**(52)

2. الغــرر كأن يتزوج مسلمة فتظهر أنها كتابية أو حرة فتظهر أنها أمة أو صحيحة فتظهر مريضة " (53).

الخاتمـــــــــة:

1- إن المسؤولية عن ذلك تقع على عاتق أفراد المجتمع، فهي بالأساس مسؤولية تضامنية ، تهم كل أطياف المجتمع .

2- يجب على الجهات الطبية أن تقوم بدور كبير في سبيل توضيح مخاطر انتقال الأمراض عن طريق الأمراض المنقولة جنسياً .

3- يجب على جهات ذات الاختصاص التي تتصدر الإفتاء، أن ترفع الأمر واللبس حول هذه القضية المهمة بضرورة اصدار فتوى تشـــمل جميع جوانب المسألة، من حيث الجواب الشافي والكافي عن التساؤلات التالية :

أ- ما حكم الفحص الطبي قبل عقد النكاح؟

ب ـ ما الغايات والمقاصد الشرعية الكبرى التي يحققها الفحص الطبي؟

ج ـ ما يضفه الفحص لعقود النكاح من رضا؟

د- ما هو الإثم على من يدلس في الفحوص الطبية من حيث الفني التحليل الطبية ، وأحد طرفي العقد ؟

هـ ما هو الإثم الذي يقع على المأذون الشـــرعي الذي يقوم بكتابة العقود والتي تدلس فيه الفحوص الطبية؟

4- يجب على وزارة العدل في الدولة سن قانون يحدد الإلزام بالفحص الطبي قبل عقد النكاح ، ووضع الإجراءات الرادعة و اللازمة لكل من يخالف ذلك .

5- يجب على كل الجهات الخاصة بالإفتاء التي تتصدر شؤون الفتوى من دار الإفتاء و الهيئة العامة للأوقاف، والجامعات الشرعية ، أن تتطلع بدورها في حماية عقود النكاح من الغرر الناجم عن تزوير المستندات الخاصة بالفحص الطبي .

6- يجب على الهيئة العامة للأوقاف متابعة خطباء المساجد تذكيرهم بالدور الكبير الذي يقع على عاتقهم في توعية الناس في هذه المسألة بالذات وبيان مخاطر ما يترتب على تدليس مسندات العقود وما ينجم عنها .

7- يجب على دار الإفتاء إصدار فتوى بهذه المسألة الفقهية حيث ستسهم الفتوى في توعية الناس وترغيبهم في حماية عقود النكاح من الممارسات غير شرعية .

8- يجب على الجامعات تناول هذه المسألة في مجالات البحث العلمي، حتى نصل إلى عقود خالية من الغرر المترتب على تزوير مستندات الفحص الطبي

9- يجب على الجهات الرقابية متابعة محرري عقود النكاح متابعة دقيقة تفي بحصول سلامة عقود النكاح.

10- يجب على الجهات المسؤولة عند الفتوى إيجاد حل للأشخاص الذين أصيبوا بالأمراض المنقولة جنسياً، بحيث تدرس مسألة نكاح المصابين.

الهوامـــــــــش:

1- سورة البقرة، الآية 195.
2- سورة النساء ، الآية 29.
3- أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب حق الضيف، حديث رقم (6134) 31/8.
4- مستجدات فقهية لأسامة الأشقر، ص: 83 - 100).
5- فقه القضايا الطبية المعاصرة، ص 255، 256.
6- الفحص الطبي قبل الزواج"، وزارة الصحة السعودية، اطّلع عليه بتاريخ 19-4-2018. بتصرّف
7- الفحوصات الطبية قبل الزواج، ص 42.
8- الفحص الطبي قبل الزواج، عبد الفتاح أحمد أبو كيلة ، ص 58.
9- صفحة مصحة الهلال الأحمر الليبي، على الفيس بوك، -2-2016م، تاريخ الاقتباس 2024/7/20.
10- وهي من ضمن المسندات الواجب توفرها لإتمام عقد النكاح. بالإشارة إلى قرار وزير العدل المفوض بحكومة الوفاق الليبية رقم (353) على 2019م، بشأن لائحة المأذونين الشرعيين [مادة (27)] التي تنص على : على المأذون الشرعي – قبل توثيق عقد الزواج ، أو التصديق عليه ، أن يتحقق من شخصية الطرفين ، وخلوهما من الموانع الشرعية و القانونية ،و الصحية . ينظر: كراسة القرار ملف pdf ، على موقع وزارة العدل بحكومة الوفاق الليبية ، تاريخ الاقتباس : 2020/9/14م.
11- يطلق عليه عدة مصطلح طبية: منها، مرض العوز المناعي، والإيدز – السيدا .، ويعد من أخطر الأمراض التي توجه البشرية ومازالت دوائر الأبحاث الطبية لم تصل لعلاج طبي ناجع له ، و ينتقل عن طريق الدم ، أو من خلال الاتصال الجنسي المباشر ، غالبا لا تظهر على المصاب أي أعراض إلا من خلال التحليل .ينظر: الموسوعة الحرة على شبكة المعلومات .
12- التهاب الكبد cمرض معدٍ يؤثر بشكل رئيسي على الكبد .فيروس الالتهاب الكبدي هو المسبب لهذا المرض .كثيراً ما لا يترافق الالتهاب الكبدي ج بأي أعراض، لكن العدوى المزمنة قد تؤدي إلى ظهور ندوب على الكبد، وبعد عدة سنوات قد تؤدي إلى التشمّع .في بعض الحالات، يعاني مرضى التشمع أيضاً من الفشل الكبدي أو سرطان الكبد أو من أوردة شديدة التورم في المريء والمعدة، ما قد يؤدي إلى نزيف شديد يؤدي إلى الوفاة. ينظر: الموسوعة الحرة على شبكة المعلومات .
13- التهاب الكبد B هو مرض معد يسببه فيروس التهاب الكبد ما يسبب التهابات حادة ومزمنة .هناك كثير من الناس الذين ليس لديهم ، أي : أعراض خلال العدوى الأولية للمرض . البعض يظهر لديهم تطور سريع لأعراض المرض تشمل التقيؤ، الاصفرار ، التعب، البول الداكن وآلام في البطن.ينظر: الموسوعة الحرة على شبكة المعلومات .
14- تطور سن الزواج في القانون، المجلس القومي للمرأة. تاريخ ولوج 14 يوليو 2013. نسخة محفوظة ص19 :أغسطس 2016 على موقع وأي باك مشين.
15- الفحص الطبي قبل الزواج تكاليفه بسيطة.. ونتائجه سرية" .صحيفة تشرين. مؤرشف من الأصل في 5 فبراير 2015 .اطلع عليه بتاريخ 16 نيسان، 2014
16- التشريعات الأردنية، نظام المعلومات الوطني. نظام الفحص الطبي قبل الزواج / صادر بمقتضى الفقرة (هـ) من المادة (4) والفقرة (ح) من المادة (66) من قانون الصحة العامة رقم (54) لسنة 2002]وصلة مكسورة [نسخة محفوظة 11 فبراير 2007 على موقع واي باك مشين.
17- هو :التلاسيميَّة هو اضطراب دم وراثي يؤدي إلى انخفاض نسبة الهيموغلوبين في الجسم عن المعدل الطبيعي. يُمكِّن الهيموغلوبين خلايا الدم الحمراء من حمل الأكسجين. قد تسبب التلاسيميَّة فقر الدم. ينظر: طب لان ، على شبكة المعلومات الدولية .

18- التشريعات الأردنية، نظام المعلومات الوطني. نظام الفحص الطبي قبل الزواج / صادر بمقتضى الفقرة (هـ) من المادة (4) والفقرة (ح) من المادة (66) من قانون الصحة العامة رقم (54) لسنة 2002]وصلة مكسورة [نسخة محفوظة 11 فبراير 2007 على موقع واي باك مشين.

19- الفحص الطبي قبل الزواج موقع الإمارات اليوم. تاريخ 14 يوليو 2013. نسخة محفوظة 12 يونيو 2017 على موقع واي باك مشين

20- معامل المختبر، الفحص الطبي قبل الزواج . تاريخ 13 يوليو 2013.]نسخة محفوظة 30 يوليو 2014 على موقع وأي باك مشين.

21- الفحص الطبي قبل الزواج ، موقع وزارة الصحة السعودية، اطّلع عليه بتاريخ 10-12-2020م،على شبكة المعلومات .

22- مستجدات فقهية ، ص :84 -87.، وصحيح فقه السنة وأدلته وتوضيح مذاهب الأئمة أبو مالك كمال بن السيد سالم مع تعليقات فقهية معاصرة : فضيلة الشيخ، ناصر الدين الألباني فضيلة الشيخ،عبد العزيز بن باز فضيلة الشيخ ، محمد بن صالح العثيمين الناشر ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة – مصر النشر: 2003 م ،3/128-130.وندوة الفحص الطبي قبل الزواج من منظورشرعي و طبي ،فارون بدارن وأخرين (جمعية العفاف الأردنية ط:3، 1994م، ص 23-84-87.

23- الاختيار الجيني والوقاية من الأمراض الوراثية من منظور إسلامي ، مجلة التجديد ، الجامعة الإسلامية بماليزيا ، العدد الخامس ، السنة الثالثة ، 1999م ص 130-131.

24- حكم الفحص الطبي قبل الزواج"، الإسلام سؤال وجواب، 28-8-2007، اطّلعت عليه بتاريخ 12-3-2020. بتصرّف.

25- هو أحد أنواع فقر الدم الانحلالي الذي يصيب كريات الدم الحمراء .من أشهر أمراض الدم الوراثية الانحلالية التي تسبب تكسر كريات الدم الحمراء ،ينظر: الموسوعة الحرة على شبكة المعلومات الدولية .

26- تابة فادي الحوري -آخر تحديث :9:54 ، 28 مارس 2017م شبكة المعلومات الدولية .بتصرف

27- هذا النوع من الفحوصات هو المشترط إلى إتمام عقود النكاح في دولة ليبيا ويعد من أهم الدواعي التي يتطلبها القيام بالفحص .

28- فوائد تحليل ما قبل الزواج ، ساجدة أبو صوي ، أخر تحديث ،2017/2/2م ، على شبكة المعلومات .

29- الزواج الصحي هو : حالة التوافق والانسجام بين الزوجين من النواحي الصحية والنفسية والبدنية والاجتماعية والشرعية بهدف تكوين أسرة سليمة وإنجاب أبناء أصحاء ، موقع وزارة الصحة السعودية ، على شبكة المعلومات الدولية تاريخ الاقتباس 2021/1/23م.

30- هو : مرض وراثي يؤثر على كريات الدم الحمراء ، منتشر في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ينتج هذا المرض عن خلل الجينات يسبب فقر الدم المزمن، وهو مرض قد يسبب الوفاة عند المصابين فهو يؤثر في صنع الدم، فتكون مادة الهيموغلوبين في كريات الدم الحمراء غير قادرة على القيام بوظيفتها، ما يسبب فقر الدم وراثي ومزمن يصيب الأطفال في مراحل عمرهم المبكر. ينظر: الموسوعة الحرة، على شبكة المعلومات الدولية .

31- المسائل الفقهية المستجدة في النكاح مع بيان ما أخذ به القانون الكويتي، بدر ناصر مشرع السبيعي، (الناشر: مجلة الوعي الإسلامي وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت ،ط: الأولى، 1435 هـ - 2014 م)، ص :97.

32- مدى مشروعية الالتزام بالفحص الطبي قبل الزواج. حسن صالح الصغير عبد هلا . دراسة مقارنة. دار الجامعة الجديدة. مصر .2007 ص 22.

33- الفحوصات الطبية للزوجين، فاتن البوعيشي ص 23.

34- جريدة المسلمون 597 العدد بتاريخ 12 يوليو 1996 ، العدد (597) ص: 11.

35- هو قول مجموعة من الفقهاء المعاصرين منهم: الدكتور عبد الرشيد قاسم ، والدكتور محمد شبير عثمان، والشيخ الصابوني والزحيلي ، ومحمد البار ، ينظر: الفحص الطبي قبل الزواج ، محمد مختار شبرو ، جامعة حمة الأخضر ، كلية الحقوق ، الجزائر ، 2015م.

36- أخرجه مالك في الموطأ، باب الميم ، حديث 1516، 362/8.

37- مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق ص: 93 – 97

38- سورة آل عمران : الآية 38.

39- سورة الفرقان : الآية 74.

40- سبق تخريج الحديث.

41- أخرجه البيهقي (7/ 214). و رجاله ثقات:

42- أخرجه البخاري كتاب في الطب، باب لا عدوى. 10/ 243.

43- أخرجه البخاري في كتاب الطب، باب لا عدوى. 10/ 243.

44- وهي ان علمية العزل تعتبر من أهم عوامل الوقاية من الأمراض المعدية ، العزل يعد من أهم طرق الوقاية من مرض " كورونا " مثلاً ، وكذلك من سبل الوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً وغيرها.

45- أخرجه البخاري، كتاب : الطب ، باب لا عدوة ، حديث رقم : (5380)، 10/ 243، وفتح الباري،58/10.

46- هناك العديد من الأدلة العامة على النهي عن الضرر والتي منها القاعدة الفقهية : (الضرر يزال) إحدى القواعد الفقهية تخص الكلية الخمس التي منها حفظ النفس ، والمعنى الإجمالي للقاعدة هو : لا يجوز الإضرار بالنفس ، ولا يجوز الإضرار بالغير ، فكل ضرر يجب أن يدفع ويرفع ، قال الباجي بأن الضرر هو صدور الأذى من جهة واحدة ، والضرر هو صدوره من جهتين أو الأثر ، لأن صيغة الفِعال القتال والضراب والسباب تقتضي المشاركة توجد عدة صيغ لهذه القاعدة . ولهذه القاعدة العديد من الصيغ مثل :لا ضرر ولا ضِرار ، قطع الضرر متَيقن شرعا ، الضرر والمضارة حرام ، الضرر يُدفع بقدر الإمكان، وكل ما أضر بالمسلمين وجب أن يُنفى عنهم الضرر ثبت تحريمه شرعا ، أصلها -قوله تعالى ﴿ لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ ﴾من سورة البقرة ، الآية 233 قوله- صلى الله عليه وسلم : أخرجه الحاكم في المستدرك، 57/2. إجماع العلماء على أن الضرر ممنوع والفساد مرفوع هذه الفروع مبثوثة في العبادات والمعاملات ومجال الأسرة والجنايات " ونحو ذلك ، ينظر : المنتقى ، للباجي ، والقواعد الفقهية ، نور الدين الخادمي ، ص 8.

47- يجب على ولي الأمر في الدولة إلزام من هو مقبل على الزواج بأجراء الفحص الطبي حول الأمراض التالية : فيروس الكبد الوبائي ،الإيدز،مرض الزهري ، وتحليل السائل المنوي للرجال ، تحليل دورة الحيض عند النساء ، بالإضافة إلى بعض أمرض الدم الوراثية .

48- مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة قرار رقم: 94/ 7 / د 9.

49- الفحص الطبي قبل الزواج ومدى مشروعيته، عبد الرحمن بن موسى النفيسة، ص: 42.

50- الفقه الميَسّر ص: 187-188.

51- فتاوى ، موقع الشيخ حسام عفانة ،حتى ذو القعدة 1431هـ فبراير 2010 م على شبكة المعلومات الدولية.

52- سنن الدارقطني ، باب : المهر ، 398/4، النكاح والطلاق أو الزواج والفراق ، جابر أبو بكر الجزائري ،ط: 2 ، مطابع الرحاب ص8/1.

53- النكاح والطلاق أو الزواج والفراق ، جابر أبو بكر الجزائري ص8/1.